من الوصول إلى جمهور واسع، وهذا يقتضي أشكالاً متطورة على صعيد التوزيع الطباعي، وتحسين وتقوية البث الإذاعي والتليفزيوني بحيث تجتاز المسافات.

نظريات الإعلام:

أتاح العلم الحديث للغة ممكنات ووسائل متعددة للتعبير عن دقائق الأحكام الفعلية في صورها النظرية والتطبيقية ولمختلف الحاجات الإنسانية، ونظراً لتعدد خصوصيات تلك الحاجات، وأساليب إشباعها من الوجهة الاتصالية والإعلامية فقد عمد رجال الأعمال إلى إتباع نظريات متعددة في الخطاب الإعلامي وتجسيد المستويات الإعلامية الوظيفية.

يقصد بنظريات الإعلام خلاصة نتائج الباحثين والدارسين للاتصال الإنساني بتطبيقاتها وأثرها بهدف تفسير ظاهرة الاتصال والإعلام ومحاولة التحكم فيها، وفيما يلي سرد لأهم هذه النظريات:

١- نظرية الإعلام في الدولة التسلطية:

لقد دأبت النظرية التسلطية للحفاظ على سلطانها المطلق أن تحيط السلطة نفسها بالعقلاء والحكماء والمثقفين والإعلاميين وغيرهم من نخبة الفكر الن يمكن جذبهم لها ولهم القدرة على إدراك أهداف الدولة في السيطرة والاستقرار وتمنحهم مناصب مرموقة في المجتمع وتغدق عليهم الأموال والمغريات وامتيازات الحياة، ويعملون لديها كمستشارين للقادة الحاكمين، ويحتركون كل الحقائق الفكرية لأنفسهم ويسخرون فلسفاتهم وأفكارهم لخدمة طبقة مسيطرة على جهاز الدول، التي تعطيهم حق مخاطبة الشعب، أي يغدون ألسنة الحاكم في الاتصال بالجماهير عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، التي تسيطر عليها الدولة دون غيرها.

وتعتبر الرقابة من الركائز الهامة في نظرية الإعلام التسلطية ويصبح الإعلام بمختلف وسائله وأشكاله في خدمة الحكم التسلطي وبوقاً له، وتخضع جميع الاعتبارات لذلك وتلغى كل الحريات في سبيل سيطرة الحكم واستقراره وتعطي هذه الفلسفة الفاشية كل المبررات لإهدار حقوق الإنسان.

٢- نظرية الحرية والإعلام الحر:

سميت هذه النظرية بهذا الاسم كونها تؤمن بالفرد أساساً لها، وتعتبر أن الفرد يولد وهو مزود بحقوق طبيعية، وأنها تؤمن وتفترض أن الفرد كائن حي عقلاني وأخلاقي وأن أخلاقياته تحدد له ما يجب المحافظة عليه وفق القانون.

لقد حقق مفهوم نظرية الحرية في المجتمعات الأوروبية، انتصارات كبيرة على صعيد المجتمع وعلى صعيد الفرد... لقد تطورت هذه النظرية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لتلد نظرية جديدة باسم نظرية المسؤولية الاجتماعية وقد اعتبر القرن العشرون المجال التطبيقي لأفكار هذه النظرية في مجال المجتمع والدولة، وكان أمثل تطبيق لأفكار هذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها طبقت وحققت انتشارها في أنحاء العالم.

وأهم المبادئ التي تقوم عليها هذه النظرية هي:

١- إعطاء الحق إلى الفرد للحصول على المعلومات وعدم التستر عليها، ولا يتجوز تزويج الفرد بمعلومات كاذبة أو ناقصة.

٢- ممارسة النقد البناء، والقبول بأية فكرة أو طرح جديد من قبل الفرد، وتقبل مناقشة ذلك الفرد لتصحيح الخطأ أن ود بأسلوب ديمقراطي بناء، هادف وهادئ.

٣- نشر أهداف المجتمع وخطه التربوية والتعليمية والاقتصادية، فالإعلام يهدف إلى خدمة المجتمع ويبشره بالحياة المرفهة واحترام حقوقه السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

٤- إتاحة الفرصة للفرد بالحصول على المعلومة التي يستفيد منها أو يريد أن يتعلمها أو يضيفها إلى حصيلة مستواها الثقافي والسياسي.

٥- الشفافية العالية في مفاصل الدولة وسياساتها وبرامجها ووضع المعلومات أمام المواطنين وعدم إخفائها إلا لأغراض أمن المجتمع والدولة.

٣- نظرية المسئولية العالمية:

تهدف هذه النظرية إلى:

١- ربط أجهزة الإعلام والعاملين فيها بقضية الإنسان في كل مكان.

٢- ربط مسئولية الإعلام بمستوى القضايا العالمية، التي تحتاج إلى كلمة الحق المنزهة عن الهوى وإلى الموضوعية التي تفتقر إليها أجهزة الإعلام في الأنظمة الشمولية.

٣- تحقيق المساهمة الإيجابية لأجهزة الإعلام في معركة الوجود الإنساني نفسه.

٤- نبذ ومحاربة التهديدات الإنسانية المتمثلة بالإرهاب الدولي والحروب العدوانية وأسلحة الدمار الشامل والغزو والأنظمة الاستبدادية.

إن أهداف وغايات هذه النظرية الأساسية تنبثق من مفهوم خدمة المجتمع الإنساني ككل، وهي تعتبر امتداداً لنظريات الحرية الإعلامية ونظرية المسئولية الاجتماعية، لكنها أكثر شمولاً كونها تنطلق من وإلى المجتمع الإنساني الأشمل دون تحديد جنس هذا المجتمع، فهي ترفض الأفكار العنصرية أو العرقية أو التعصب الديني، وتعمل على خدمة الإنسان من كل جوانب حياته، وتؤمن بالحرية الكاملة والكافية، التي تمكن الإنسان من إبداء رأيه وأفكاره من خلال وسائل الإعلام المتاحة، وتتلخص فلسفة هذه النظرية بعبارة في غاية الاختزال والاقتضاب، وهي (حب الإنسان للإنسان).

ومع توسع الثورة الإعلامية والمعلوماتية والتقنية وخضوع أجهزة الإعلام للاحتكارات أو الفئات الحاكمة، والسير في ركابها وعدم ارتباطها بالمجتمع، وتسخير قدراتها لخدمة قضاياه فإن تطبيق هذه النظرية العالمية يحتاج إلى قدرات علمية عالمية تتخطى الحواجز الإقليمية والارتفاع فوق الصراعات والمصالح القطاعية والإقليمية والنظرة إلى الإنسان كإنسان في كل مكان.

فالقضايا وحقوق الإنسان تمثل جوهر عملية الإعلام الإنساني الموالي للحب والسلام والديمقراطية والوئام بين شعوب العالم على أساس الاحترام المتبادل، وتبادل المنافع والمصالح الإنسانية.

٤- الاشتراكية (النظرية السوفيتية):

أن الأفكار الرئيسية لهذه النظرية التي وضع أساسها ماركس وانجلوس ووضع تمتلك سلكة في أي تطبيقها لينين واستالين يمكن إيجازها في أن الطبقة العاملة هي التي فإنها لابد أن تسطير على مجتمع اشتراكي، وحتى تحتفظ هذه الطبقة بالسلطة والقوة الأكبر منها، لهذا يجب أن تخضع وسائل الإنتاج الفكري التي يشكل الإعلام الجزء العاملة وهم في الأساس الحزب الشيوعي. الإعلام لسيطرة وكلاء لهذه الطبقة صراع للطبقات، أن المجتمعات الاشتراكية تفترض أنها طبقات لا طبقية، وبالتالي لا وجود لمصالح متعارضة حتى لا ينفذ لذلك لا ينبغي أن تنشأ وسائل الإعلام على أساس التعبير عن الخلاف ويشكل خطورة على المجتمع.

لقد حدد لينين اختصاصات الصحافة وأهدافها:

زيادة نجاح واستمرارية النظام الاشتراكي وبوجه خاص دكتاتورية الحزب الشيوعي يكون حق استخدام وسائل وقنوات الاتصال لأعضاء الحزب المتعصبين والموالين أكثر من الأعضاء المعتدلين.

تخضع وسائل الإعلام للرقابة الصارمة:

يجب أن تقدم وسائل الإعلام رؤية كاملة للمجتمع والعالم طبقاً للمبادئ الشيوعية ووجود قوانين موضوعية تحكم التاريخ.

إن الحزب الشيوعي هو الذي يحق له امتلاك وإدارة وسائل الإعلام من أجل تطويعها لخدمة الشيوعية والاشتراكية.

٥- النظرية التنموية:

نظراً لاختلاف ظروف العالم النامي التي ظهرت للوجود في منتصف القرن العشرين والاجتماعية، كان لابد لهذه الدول تختلف عن الدول المتقدمة من حيث الإمكانيات المادية التقليدية الأربع التي استعرضناها، ويناسب هذا من نموذج إعلامي يختلف عن النظريات الأوضاع القائمة في المجتمعات النامية فظهرت النظرية التنموية للنموذج أو النظرية أو برايل" الثمانينات، وتقوم على الأفكار والآراء التي وردت في تقرير لجنة "واك في عقد بعدي الرقابة حول مشكلات الاتصال في العالم الثالث، فهذه النظرية تخرج عن نطاق المتشابهة في دول العالم الثالث والحرية كأساس لتصنيف الأنظمة الإعلامية، فالأوضاع أشرنا إليها في السابق وذلك لغياب العوامل تحد من إمكانية تطبيق نظريات الإعلام التي المهنية والمواد الثقافية والجمهور المتاح الأساسية للاتصال كالمهارات.

إن المبادئ والأفكار التي تضمنت هذه النظرية تعتبر هامة ومفيدة لدول العالم النامي لأنها تعارض التبعية وسياسة الهيمنة الخارجية.

والخصوصية كما أن هذه المبادئ تعمل على تأكيد الهوية الوطنية والسيادة القومية بقدر قليل من الثقافة للمجتمعات، وعلى الرغم من أن هذه النظرية لا تسمح إلا بالتعاون وتعدو إلى الديمقراطية حسب الظروف السائدة إلا أنها في نفس الوقت تفرض التنموية، وتكتسب النظرية التنموية تضافر الجهود بين مختلف القطاعات لتحقيق الأهداف الأخرى من اعترافها وقبولها للتنمية الشاملة وجودها المستقل من نظريات الإعلام والتغيير الاجتماعي.

وتتلخص أفكار هذه النظرية في النقاط التالية:

إن وسائل الإعلام يجب أن تقبل تنفيذ المهام التنموية بما يتفق مع السياسة الوطنية القائمة للقيود التي تفرضها الأولويات التنموية أن حرية وسائل الإعلام ينبغي أن تخضع للاحتياجات الاقتصادية للمجتمع.

يجب أن تعطي وسائل الإعلام أولوية للثقافة الوطنية واللغة الوطنية في محتوى ما تقدمه. ومعلومات لتلك الدول أن وسائل الإعلام مدعوة في إعطاء أولوية فيما تقدمه من أفكار النامية الأخرى القريبة جغرافياً وسياسياً وثقافياً.

أن الصحفيين والإعلاميين في وسائل الاتصال لهم الحرية في جمع وتوزيع المعلومات والأخبار.

إن للدولة الحق في مراقبة وتنفيذ أنشطة وسائل الإعلام واستخدام الرقابة خدمة للأهداف التنموية.

٦- نظرية المشاركة الديمقراطية:

تعد هذه النظرية أحدث إضافة لنظريات الإعلام وأصعبها تحديداً، فقد برزت جديدة في تنظيم وسائل من واقع الخبرة العملية كاتجاه إيجابي نحو ضرورة وجود أشكال والاحتكاري لوسائل الإعلام، فانلظرية قامت كرد فعل مضاد للطابع التجاري الاجتماعي وتنتشر بشكل خاص في الدول العامة التي قامت على معيار المسئولية الرأسمالية رداً على مركزية مؤسسات الإذاعة المملوكة ملكية خاصة.

التجاري الأمريكي فالدول الأوروبية التي اختارت نظام الإذاعة العامة بديلاً عن النموذج الاجتماعية والممارسة العاجلة كانت تتوقع قدرة الإذاعة العامة على تحسين الأوضاع الإعلام أدت إلى حالة من الإحباط وخيبة الأمل للإعلام، ولكن الممارسة الفعلية لوسائل منظمات الإذاعة والتلفزيون العامة واستجاباتها للضغوط بسبب التوجه الصفوي لبعض ولمراكز القوى في المجتمع كالأحزاب السياسية ورجال المال السياسية والاقتصادية ورجال الفكر.

والنظام ويعب مصطلح "المشاركة الديمقراطية" عن معنى التحرر من وهم الأحزاب الساحة ومتجاهل البرلماني الديمقراطي في المجتمعات الغربية والذي أصبح مسيطراً على النظرية على أفكار معادية الأقليات والقوى الضعيفة في هذه المجتمعات، وتنطوي هذه المعقد والمركزية الشديدة الذي فشل في لنظرية المجتمع

الجماهيري الذي يتسم بالتنظيم في التعبير عن اهتماماتها ومشكلاتها وتوفير فرص عاجلة للأفراد والأقليات

خضوعها وترى هذه النظرية أن نظرية الصحافة الحرة (نظرية الحرية) فاشلة بسبب المسئولية لاعتبارات السوق التي تجردها أو تفرغها من محتواها، وترى أن نظرية منظور نظرية المشاركة الاجتماعية غير ملائمة بسبب ارتباطها بمركزية الدولة، ومن يمنع ظهور مؤسسات إعلامية تمارس الديمقراطية فإن التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام لم في مهمتها وهي تلبية الاحتياجات الناشئة سيطرتها من مراكز قوى في المجتمع، وفشلت المتلقين لوسائل الإعلام. من الخبرة اليومية للمواطنين والآمال، وهكذا فإن النقطة الأساسية في هذه النظرية تكمن في الاحتياجات والمصالح وتقديم المعلومات للجمهور الذي يستقبل وسائل الإعلام، وتركز النظرية على اختيار التفاعل والمشاركة على المناسبة وحق المواطن في استخدام وسائل الاتصال من أجل المركزية أو سيطرة الحكومة نطاق صغير في منطقته ومجتمعه، وترفض هذه النظرية والمحلية والتفاعل بين المرسل والمستقبل على وسائل الإعلام ولكنها تشجع التعددية مسئوليات المجتمع، ووسائل الإعلام التي تقوم في ظل والاتصال الأفقي الذي يشمل كل أكثر بالحياة الاجتماعية وتخضع للسيطرة المباشرة من هذه النظرية سوف تهتم للمشاركة على أسس يحددها الجمهور بدلاً من المسيطرين عليها. جمهورها، وتعد فرصاً.

وتتلخص الأفكار الأساسية لهذه النظرية في النقاط التالية:

أ- أن للمواطن الفرد والجماعات والأقليات حق الوصول إلى وسائل الإعلام التي يحددونها الحق كذلك في أن تخدمهم وسائل الإعلام طبقاً للاحتياجات.

ب- أن تنظيم وسائل الإعلام ومحتواها لا ينبغي أن يكون خاضعاً للسيطرة المركزية القومية أن المنظمات التي سبب وجودها وسائل الإعلام أصلاً هي لخدمة جمهورها وليس من أجل تصدرها هذه الوسائل أو المهنيين العاملين بوسائل الإعلام.

ج- إن الجماعات والمنظمات والتجمعات المحلية ينبغي أن يكون لها وسائلها الإعلامية.

د- أن وسائل الإعلام صغيرة الحجم والتي تتسم بالتفاعل والمشاركة أفضل من المهنية الضخمة التي يناسب مضمونها في اتجاه واحد.